الأمم المتحدة S/2016/242

مجلس الأمن

Distr.: General
14 March 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ إلى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦

أولا - مقدمة

١ - يقدِّم هذا التقرير بيانا بالأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (القوة) خلال الأشهر الثلاثة الماضية عملا بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) التي مُددت في قرارات لاحقة كان آخرها القرار ٢٢٥٧ (٢٠١٥).

ثانيا - الوضع في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وإن كان ذلك في بيئة اتسمت بتقلبها المتواصل بسبب النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية ورغم وقوع عدد من الانتهاكات الخطيرة لاتفاق فض الاشتباك بين القوات السورية والإسرائيلية (اتفاق فض الاشتباك بين القوات) لعام ١٩٧٤ التي ترد أدناه. وقد نفذت القوات المسلحة السورية عمليات عسكرية وأمنية ضد جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، وأتى ذلك في كثير من الأحيان ردا على هجمات قامت بها تلك الجماعات المسلحة في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو (السوري). وداخل المنطقة الفاصلة، يشكل وجود القوات المسلحة السورية وعتادها العسكري، فضلا عن وجود أي أفراد مسلحين وأعتدة عسكرية، بخلاف ما يخص القوة، انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. وكما يؤكد مجلس الأمن في قراره ٢٢٥٧ (٢٠١٥)، ينبغي ألا يكون في المنطقة الفاصلة أي نوع من أنواع الأعمال العسكرية.

٣ - وتقوم القوة، في إطار بذل أفضل جهودها من أجل الحفاظ على وقف إطلاق النار والتأكد من التقيد به تقيدا تاما على النحو المنصوص عليه في اتفاق فض الاشتباك بين

الرجاء إعادة استعمال الورق

القوات، بالإبلاغ عن كل انتهاكات خط وقف إطلاق النار. إن كل حوادث إطلاق النار في المنطقة الفاصلة وعبر خط وقف إطلاق النار، فضلا عن عبور خط وقف إطلاق النار من قبل الأفراد هي انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. وواصل قائد القوة، في تعاطيه المنتظم مع الجانبين، دعوة الطرفين إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس ومنع أي حسابات خاطئة قد تؤدي إلى تصعيد الوضع عبر خط وقف إطلاق النار.

٤ - ووقع عدد من الحوادث الجديرة بالذكر عبر خط وقف إطلاق النار في انتهاك لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، راقب أفراد الأمم المتحدة في موقع المراقبة ٥١ جنديين من جيش الدفاع الإسرائيلي من المشاركين في دورية راجلة لجيش الدفاع الإسرائيلي في محيط خط وقف إطلاق النار وهما يدخلان إلى المنطقة الفاصلة نحو ٧٥ مترا ليعودا بعد ذلك إلى الجانب ألفا. وفي اليوم نفسه، شاهد أفرادُ القوة خمسة من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي يدخلون إلى المنطقة الفاصلة نحو ٢٠ مترا ليعودوا بعد ذلك بوقت قصير إلى الجانب ألفا.

٥ - وشوهد اجتياز لخط وقف إطلاق النار من قبل مدنيين، معظمهم من الرعاة، من الجانب برافو إلى الجانب ألفا على نحو يومي تقريبا. وفي ست مناسبات، شاهد أفراد الأمم المتحدة في موقع المراقبة ٥٤ تعاطيا بين أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي وأشخاص من الجانب برافو كان بعضهم مسلحا. وتجدر الملاحظة بأن أفراد الأمم المتحدة في موقع المراقبة شاهدوا في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر تعاطيا بين أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي وثلاثة أشخاص مجهولين عند بوابة السياج التقني الإسرائيلي على بعد ٢٠٠ متر من الموقع. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، شاهد أفراد الأمم المتحدة في موقع المراقبة ٥٤ أفرادا من جيش الدفاع الإسرائيلي ينقلون حزَماً إلى أشخاص مجهولين من الجانب برافو عند البوابة نفسها للسياج التقني الإسرائيلي. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، شاهد أفراد القوة في موقع المراقبة ٥٤ أشخاصا من الجانب برافو يقودون مركبة واحدة عبر خط وقف إطلاق النار في اتجاه بوابة في السياج التقني الإسرائيلي حيث فتح لهم البوابة جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي. وبعد ١٠ دقائق عند البوابة، انطلقت المركبة في اتجاه المعلَّق على الجانب برافو. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير أيضا، شاهدت القوةُ شاحنةً متجهة من الجانب برافو عبر بوابة في السياج التقني الإسرائيلي إلى داخل موقع لجيش الدفاع الإسرائيلي في محيط موقع المراقبة ٥٤. وفي ٣ شباط/فبراير، شوهدت شاحنة صغيرة وهي تتوقف عند البوابة نفسها في السياج التقني الإسرائيلي نحو ١٠ دقائق وشوهد أربعة أفراد يحمِّلونها أغراضا لتنطلق الشاحنة بعد ذلك في اتجاه برودجوم/عين قاضي على الجانب برافو.

٦ - وفي سياق النزاع السوري، استمر القتال في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو بدرجات متفاوتة من الحدة. ودار معظم القتال في الجزأين الأوسط والجنوبي من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة. وحافظت القوات المسلحة السورية على مواقعها في المنطقة الفاصلة ولا سيما حول المركزين المُدُنيين البعث وخان أرنبة وواصلت تعزيز مواقعها في الجزء الشمالي حول حضر ومنطقة القرى الثلاث جباتا وطرنجة وعفانية. وكانت حدة القتال بين القوات المسلحة السورية وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة خفَّت في الأشهر الأخيرة رغم استمرار تبادل إطلاق النار، لا سيما في حضر وقرى جباتا وطرنجة وعفانية وعين البيضة. وفي كانون الثاني/يناير، أفادت السلطات السورية ومصادر مفتوحة بأنه جرى التوصل إلى ترتيب لهدنة محلية بين القوات المسلحة السورية وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة في جباتا وطرنجة وعفانية وعين البياضة وبأن الطريق التي تربط تلك القرى بخان أرنبة قد أعيد فتحها. وبصرف النظر عن ترتيب الهدنة الذي أُبلِغَ عنه، فإن استمرار تبادل إطلاق النار يدل على تقلب الوضع في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة، ولا يزال يدعو إلى التشكيك في جدية الترتيب المبلَّغ عنه.

٧ - وإلى الشمال، في المنطقة الحدودية بين الجمهورية العربية السورية ولبنان، شاهدت القوة في تسع مناسبات مختلفة تحركات عبر الحدود لأشخاص مجهولين كان بعضهم مسلحا، وأبلغت عنها.

٨ - وواصلت القوات المسلحة السورية تعزيز مواقعها على طول الطريق الرئيسية التي تربط القنيطرة بدمشق ونشرت بشكل عام دبابات في مواقع متاخمة مباشرة للمنطقة الفاصلة. وشاهدت القوة جماعات مسلحة تستخدم دبابات في المنطقة الفاصلة. وخلال الفترات الأخيرة من القتال العنيف، شاهدت القوة جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة تستخدم دبابات بالقرب من القحطانية، والحميدة الجديدة، ورويحينة. وإضافة إلى ذلك، استخدمت جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة المدفعية الثقيلة في محيط رويحينة وعلى مقربة من الموقع ٦٠ - ألف التابع للأمم المتحدة الذي جرى أخلاؤه.

٩ - وفي الجزء الأوسط من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة، اشتدت حدة القتال بين القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة لا سيما في أواخر كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، شاهدت القوة رشقات من الرصاص الخطاط في الجو، وإطلاق نار متعدد من أسلحة نارية صغيرة عدة، وعشرات الانفجارات الكبيرة والغارات الجوية في الأجزاء الشرقية من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من

الأسلحة. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، شنت جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة هجوما بالمدفعية والدبابات والرشاشات الثقيلة على مواقع القوات المسلحة السورية في تل الكروم في المنطقة الفاصلة وفي جابا في منطقة الحد من الأسلحة. وخلال الاشتباكات، نُفذت نحو ١٧ غارة جوية وشوهد وقوع ١ ٠٠٠ انفجار قوي.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلَ القتال بين تنظيم جبهة النصرة ولواء شهداء اليرموك في الأجزاء الجنوبية من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة. وبعد زعم قتل قائد وأفراد من لواء شهداء اليرموك في بلدة الجملة، أفيد عن وقوع اشتباكات عنيفة بين لواء شهداء اليرموك وتنظيم جبهة النصرة في محيط أبو حصر وعبدلي وعين ذكر وأبو حرتن وغدير البستان وتسيل في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، استُخدمَ ما يرجح أن يكون سيارات مفخخة بأجهزة تفجير يدوية الصنع ضد قياديين من تنظيم جبهة النصرة في قرية القحطانية على بعد ٦٠٠ متر من موقع المراقبة ٥١ التابع للأمم المتحدة. وواصل لواء شهداء اليرموك تدريباته العسكرية على مقربة من موقع المراقبة ٨٠ - ألف التابع للأمم المتحدة الذي جرى إخلاؤه.

١١ - واحتجت القوة على وجود القوات المسلحة السورية وعتادها في المنطقة الفاصلة وعلى إطلاق النار في اتجاه المنطقة الفاصلة وداخلها. وأكد قائد القوة مجددا للسلطات السورية الالتزام الذي يقع على عاتق القوات المسلحة السورية بوقف العمليات العسكرية في المنطقة الفاصلة، وبوقف إطلاق النار من منطقة الحد من الأسلحة، مؤكدا أهمية الامتثال لأحكام اتفاق فض الاشتباك بين القوات وكفالة سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم على الأرض.

١٢ - وفي ثلاث مناسبات (مرة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ومرتان في ١٥ كانون الأول/ديسمبر)، شاهدت القوة أفرادا مسلحين وآخرين غير مسلحين يحفرون ويزيلون ألغاما أرضية على مقربة من الموقع ٨٠ التابع للأمم المتحدة قرب خط وقف إطلاق النار.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاهدت القوة ما يصل إلى خمسة أماكن مختلفة نُصبت فيها خيام ومنشآت أخرى للنازحين في المنطقة الفاصلة. وشاهدت القوة نحو ٧٠ خيمة شمال غرب قرية العيشة المتداخلة بين مناطق خط وقف إطلاق النار بالقرب من الموقع ٨٠ التابع للأمم المتحدة. وشاهدت القوة خزانات مياه وبنية تحتية محدودة في محيط الخيم كما شاهدوا في كثير من الأحيان مجموعات صغيرة من المدنيين في هذا المخيم. وفي مخيم آخر موجود في منطقة على طول خط وقف إطلاق النار قرب قرية بريكة، شوهدت نحو ١٥٠ خيمة فضلا عن منشآت خشبية وحاويات. كما شوهدت أعداد صغيرة من المدنيين بصورة متقطعة في المخيم. وإضافة إلى ذلك، شاهدت القوة نحو ١٣٠ خيمة ومنشأة

خشبية على طول الطريق المؤدية إلى موقع المراقبة ٥٣ التابع للأمم المتحدة. وشاهدت القوة ١٥ خيمة في موقع متداخل في خط برافو شمال غرب قرية عين قاضي وانخفاضا في عدد الخيم من سبعة إلى واحدة في مركز كودنة في منطقة الحد من الأسلحة. وبسبب إغلاق المعبر المستحدث بين الجانبين ألفا وبرافو منذ أواخر آب/أغسطس ٢٠١٤، يتعذر على القوة حاليا أن تسهِّل، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حالات العبور لأغراض إنسانية، بما في ذلك عبور الطلاب، بين الجانبين ألفا وبرافو.

١٤ - ومنذ الانتقال المؤقت للقوة من عدد من مواقعها في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤ وفي انتظار عودتها بشكل كامل إلى المنطقة الفاصلة، في حال سمحت الظروف بذلك، ظلت عمليات القوة في تشكيلتها الراهنة على حالها. وفي هذا السياق، ظلت القوة قادرة على أن تشاهد، وإن بشكلٍ معدَّل، المنطقة الفاصلة وخط وقف إطلاق النار انطلاقا من مواقعها في جبل الشيخ في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة والموقع ٨٠ في الجزء الجنوبي منها، وكذلك من الموقع ٢٢ على الجانب ألفا. وظلت عمليات القوة تتلقى الدعم من المراقبين العسكريين بفريق مراقبي الجولان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة الذي حافظ على خمسة مواقع مراقبة ثابتة وأربعة مواقع مراقبة مؤقتة على الجانب ألفا. وظلت أنشطة فريق مراقبي الجولان مركزة على المراقبة الثابتة على مدار الساعة والتحقيقات وتحليل الوضع. ومن خلال فريق مراقبي الجولان، واصلت القوة عمليات التفتيش نصف الشهرية لمستويات الأعتدة والقوات في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا. وواكب ضباط اتصال من الجانب ألفا أفرقة التفتيش. وظلت عمليات التفتيش والعمليات المتنقلة في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو معلقة بسبب الوضع الأمني. وكما حدث في الماضي، واجهت القوة قيودا في حرية تنقلها، ومُنعت أفرقة التفتيش التابعة لها من الوصول إلى بعض المواقع على الجانب ألف.

١٥ - وفي عدد من المناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاهد أفراد الأمم المتحدة أسلحة مدفعية عيار ١٥٥ ملم على الجانب ألفا ضمن مسافة ١٠ كم من خط وقف إطلاق النار، مثبتة في مواقع وعلى شاحنات مسطَّحة. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، شوهدت منظومة إطلاق صواريخ مضادة للدبابات في موقع لجيش الدفاع الإسرائيلي جنوب موقع المراقبة ٧٣. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، شاهد أفراد القوة ستة مدافع (مدفعية عيار ١٥٥ ملم) طراز M109 ذاتية الدفع وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير شوهدت خمس ناقلات صواريخ على بعد ١٠ كم من خط وقف إطلاق النار. وظل أفراد القوة وفريق مراقبي الجولان يعانون من بعض القيود المفروضة على الحركة في الجانب ألفا عند دخول مراقبي الأمم المتحدة إلى موقعي المراقبة ٥٤ و ٧٣ اللذين يقعان إلى الشرق من السياج التقني

الإسرائيلي، وخروجهم منهما، نتيجة لتأخر جيش الدفاع الإسرائيلي في فتح بوابة السياج التقني. وأثناء إعداد التقرير، اتُخذت ترتيبات جديدة تتعلق بمركز المراقبة ٧٣، حسَّنت الوضع المتصل بالتأخر الذي يعانيه أفراد القوة والمراقبون العسكريون التابعون لفريق مراقبي الجولان عند بوابة السياج التقني. وواصلت قوات الأمم المتحدة انتشارها في موقعي المراقبة ٥٤ و ٧٣ ما وفر مزيدا من الحماية الأمنية من جانب القوة للمراقبين العسكريين التابعين لفريق مراقبي الجولان. واستُكمل نقل مهام المقر المؤقت للقوة من فندق شيراتون في دمشق إلى فندق يعفور في ضواحي دمشق في كانون الأول/ديسمبر.

١٦ - وواصلت القوة، بالتشاور مع الطرفين، استعراض الحالة في المنطقة الفاصلة. والهدف النهائي للقوة هو العودة الكاملة إلى المنطقة الفاصلة عندما تسمح الظروف بذلك. وفي الأشهر الأخيرة، رأت القوة استنادا إلى تقديراتها أنه رغم استمرار الوضع المتقلب في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة، فإن حدة القتال بين القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة خفت. وفي هذا الصدد، بادرت القوة إلى إجراء تقييمات ميدانية للأوضاع في المنطقة الفاصلة بهدف بدء عودة تدريجية محتملة إلى المنطقة. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، أجرى فريق تابع للقوة زيارة تمهيدية لتقصي الحقائق إلى الجانب برافو، في معسكر الفاعور، في منطقة الحد من الأسلحة، وخان أرنبة المتداخلة في الجزء الأوسط من المنطقة الفاصلة، والموقع ٣٢ في المنطقة الفاصلة. وقد عملت السلطات السورية على تسهيل الزيارة. ولم تسجَّل حوادث أمنية على طول الطريق التي سلكها الفريق من المقر المؤقت للقوة في فندق يعفور إلى معسكر الفاعور، والموقع ٣٢ وخان أرنبة. ووجد الفريق أن معسكر الفاعور والموقع ٣٢ كانا خاضعين لحراسة القوات المسلحة السورية وأن أضرارا بالغة لحقت بالمعسكر، بينها الضرر الناجم عن الحريق الذي أتى على مبانيه كما لاحظ وجود أدلة على تعرض المعسكر للنهب. ووجد الفريق أيضا علامات على تعرض الموقع ٣٢ للنهب وما رافقَ ذلك من دمار. ولم يجد الفريق مؤشرات واضحة على حصول قتال في معسكر الفاعور أو الموقع ٣٢ ووجد أن عددا من المنشآت، بينها الجدران المحيطة والملاجئ المحصنة، كانت سالمة في الموقعين. وتعتزم القوة القيام بمزيد من الزيارات لتقصي الحقائق إلى المنطقة الفاصلة بغية تقييم ظروف أية عودة محتملة.

١٧ - وواصلت القوة أيضا العمل مع الطرفين على وضع ترتيباتٍ عمليةٍ تتيح للقوة مواصلة الحفاظ على وقف إطلاق النار ورصد انتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات والتحقق منها والإبلاغ عنها، وممارسة مهام الاتصال البالغة الأهمية مع الطرفين من أجل تنفيذ ولايتها. وإضافة إلى ذلك، واصلت القوة العمل مع الطرفين بشأن استخدام

التكنولوجيا بما في ذلك الوسائل التكنولوجية اللازمة لتعزيز القدرة على مراقبة ورصد المنطقة الفاصلة وخط وقف إطلاق النار، والتعويض عن فقدان قدرتها على الإحاطة بالحالة السائدة نتيجة لتشكيلتها الحالية. ولا تزال عمليات القوة تتعرض للإعاقة نتيجة للأوضاع الأمنية السائدة في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو، ولعدم التوصل إلى اتفاق بشأن إجراءات عبور رسمية على الجانب برافو في ظل إغلاق معبر القنيطرة ومواقع المراقبة المؤقتة للقوة على الجانب ألفا.

١٨ - وواصلت القوة تركيز تخطيطها على الحفاظ على فعاليتها العملانية من أجل دعم القوة والحفاظ عليها في تشكيلتها الحالية وفي ظل الأوضاع السائدة. وجرى تقييم قدرات القوة على الاضطلاع بولايتها على نحو سالم وآمِن وذلك في دراسة القدرات العسكرية التي أُعدَّت في تشرين الأول/أكتوبر وقد أُنجزت المشاورات والتقرير المتعلق بذلك في تشرين الثاني/نوفمبر. وركزت نتائج تلك الدراسة في المقام الأول على القيادة والسيطرة، وهيكلية القوة، والقدرات على المراقبة، وحماية القوة. وتضمنت التوصيات الرئيسية للدراسة تحقيقَ الاستفادة العملانية والاكتفاء الذاتي على النحو الأمثل من مواقع جبل الشيخ والموقع ٨٠؛ وخفضَ عديد القوة بنحو ٧٠ جنديا من وحدة اللوجستيات، وإعادةَ تشكيل القوة بهدف تعزيز مواقعها في المنطقة الفاصلة؛ وتحسين المرافق الطبية في مواقع الأمم المتحدة في منطقة جبل الشيخ والموقع ٨٠؛ ومنظومات مراقبة إضافية وناقلات جنود مدرعة؛ وتزويد مواقع جبل الشيخ بالقدرة على التخلص من الذخائر المتفجرة؛ والنشر الأمثل للمراقبين العسكريين التابعين لفريق مراقبي الجولان. وتناولت الدراسة أيضا الظروف السياسية والأمنية والمتعلقة بالقوة تمهيدا لعودة تدريجية محتملة للقوة إلى المنطقة الفاصلة.

١٩ - وتواصل القوة جهودها لتعزيز مواقعها في منطقة جبل الشيخ بما في ذلك تحسين خدمات الاتصال وأماكن الإقامة واتخاذ التدابير لحماية القوة في الموقعين ١٢ و ١٢ - ألف. وباتت المجموعة المكونة من ٥٠ فردا من حفظة السلام التي نُشرت في الموقع ١٢ - ألف قادرة على القيام بمهامها بالكامل. وأنجزت القوة تخزين الاحتياجات اللوجستية والأعمال التحضيرية لفصل الشتاء في المواقع. وتواصلَ تعزيز موقع الأمم المتحدة ٨٠ بتدابير إضافية لحماية القوة والقدرات على المراقبة.

٢٠ - وواصلت القوة إعادة تزويد مواقعها في جبل الشيخ بالإمدادات انطلاقا من دمشق. وتسيِّر القوةُ قوافل بين دمشق ومواقعها في جبل الشيخ بشكل شبه يومي وبحراسة أمنية من القوة، وبمواكبة ضابط اتصال من مكتب المندوب العربي السوري الرفيع المستوى. وواصلت القوة الاضطلاعَ بالتخطيط لحالات الطوارئ في ما يتصل بتوفير التعزيزات لمواقع

الأمم المتحدة ومراكز المراقبة التابعة لها وبإخلائها، وتحديثَ التخطيط لحالات الطوارئ المتصلة بنقل وإجلاء أفراد الأمم المتحدة العاملين في الجانبين ألفا وبرافو، وكذلك في دمشق، من تلك المناطق. ونفذت القوة، من خلال السَرية الاحتياطية للقوة، محاكاة تمثيلية وتمارين وتدريبات على نحو منتظم تأهبا لكل الحالات الطارئة المتوقعة.

٢١ - واستمر تنفيذ تدابير التخفيف من حدة المخاطر في مواقع المراقبة والمراكز وفي القاعدة العملانية في معسكر عين زيواني، والمقر المؤقت للقوة في فندق يعفور، والمكتب الإداري في المزة ومكتب التمثيل في دمشق. وأُنجزت تدابير حماية إضافية في مواقع الأمم المتحدة في جبل الشيخ والموقع ٨٠.

٢٢ - وحتى ٢٦ شباط/فبراير، كانت القوة تتكون من ٧٦٨ فردا، بينهم ٢٣ امرأة. والجنود المنتشرون حاليا هم من بوتان (٢)، والجمهورية التشيكية (٣)، وفيجي (٣٠٠)، والهند (١٨٩)، وأيرلندا (١٥١)، ونيبال (١٢١)، وهولندا (٢). إضافة إلى ذلك، قدّم ٧٧ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، بينهم ٣ نساء، المساعدة إلى القوة في الاضطلاع بمهامها.

ثالثا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٢٣ - عندما قرر مجلس الأمن في قراره ٢٢٥٧ (٢٠١٥) تجديد ولاية القوة مدة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أهاب المجلس بالطرفين المعنيين أن ينفذا فورا قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) وطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في نهاية تلك الفترة، تقريرا عن تطورات الوضع وعن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد تناول تقريري عن الحالة في الشرق الأوسط (A/70/353)، المقدم عملا بقراري الجمعية العامة ٢٤/٦٩ المتعلق بالقدس، و ٢٥/٦٩ المتعلق بالجولان السوري، البحثَ عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

٢٤ - ومنذ توقف محادثات السلام غير المباشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لم تجر أي مفاوضات بين الطرفين. إن النزاع الدائر في سورية يقلِّل من إمكان معاودة تلك المحادثات وإحراز تقدم نحو السلام بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وإنني أتطلع إلى حل سلمي للنزاع في الجمهورية العربية السورية، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف، وكذلك إلى معاودة الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية تفضي إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، حسب ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) وفي القرارات الأخرى ذات الصلة.

رابعا - ملاحظات

٢٥ - إنني أشعر بقلق بالغ إزاء ما وقع من انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. إن القتال بين القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة، وبين الجماعات المسلحة المختلفة في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو يهدد وقف إطلاق النار على المدى الطويل بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. ولا يزال من الأهمية بمكان أن يحافظ الطرفان على الاتصال مع القوة وذلك، في المقام الأول، لمنع أي تصعيد في الوضع عبر خط وقف إطلاق النار. ولا تزال ولاية القوة تشكل عنصرا هاما في ضمان الاستقرار في المنطقة. ولن تدخر الأمم المتحدة من جانبها أي جهد لكفالة استمرار وقف إطلاق النار الساري منذ أمد طويل بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٢٦ - ويساورني بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الوضع الأمني في الجمهورية العربية السورية، وأثر ذلك على السوريين وتداعياته المحتملة على الاستقرار في المنطقة. وما برحت هذه التطورات تؤثر إلى حد بعيد على منطقة عمليات القوة. ويشكِّل وجود القوات المسلحة السورية والأعتدة العسكرية غير المأذون بها في المنطقة الفاصلة انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. كما أن الاستخدام المتزايد من جانب القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة فضلا عن الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة للأسلحة الثقيلة في النزاع السوري الدائر، بما في ذلك استخدام القوات الحكومية للقوة الجوية في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو، يبعث على القلق. وألاحظ بقلق وجود واستخدام الدبابات والأسلحة الثقيلة من قِبل القوات المسلحة السورية ومن قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة في المنطقة الفاصلة. ولا تزال جماعاتُ المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة تسيطر على أجزاء كبيرة من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة في الجزء الجنوبي من منطقة عمليات القوة وهي لا تزال موجودة على طول جزء من الطريق الرئيسية التي تربط معسكرَي القوة. ولا يزال المعبر الرسمي بين الجانبين ألفا وبرافو مغلقا.

٢٧ - وينبغي ألا توجد في المنطقة الفاصلة أي قوات عسكرية باستثناء تلك التابعة لقوة الأمم المتحدة. وأحث حكومة الجمهورية العربية السورية على التوقف عن شن الغارات الجوية. وأدعو جميع الأطراف في النزاع السوري إلى أن تحترم وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، ووقف الأعمال العسكرية في منطقة عمليات القوة وإزالة كل الأعتدة العسكرية وجميع العناصر المسلحة من المنطقة الفاصلة.

٢٨ - وينبغي لجيش الدفاع الإسرائيلي التوقف عن نشر الأسلحة والأعتدة غير المأذون بها في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا. وإضافة إلى ذلك، يُحتمل أن تؤدي خروقات خط وقف إطلاق النار من قبل جنود جيش الدفاع الإسرائيلي إلى تصعيد حالات التوتر بين الجانبين.

٢٩ - وإنني أهيب بالبلدان ذات النفوذ أن توجه رسالة قوية وعاجلة إلى الجماعات المسلحة الموجودة في منطقة عمليات القوة بضرورة وقف جميع الأعمال التي تشكل انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك بين القوات المبرم بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية والتي تعرّض سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم للخطر، وبمنح أفراد الأمم المتحدة الحرية التي تمكنهم من الاضطلاع بولايتهم بسلامة وأمن. ويظل القلق يساورني إزاء العديد من الحوادث التي تُعرّض أفراد الأمم المتحدة ومرافقها للخطر. ومن غير المقبول قيام أية جهة بأي عمل عدائي ضد أفراد الأمم المتحدة، بما في ذلك ما ينطوي على تهديد لسلامتهم البدنية وتقييد لحركتهم، وإطلاق النار بشكل مباشر أو غير مباشر على أفراد الأمم المتحدة ومرافقها. ويجب ضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم. وأكرر التأكيد على أن كل الأعمال العسكرية في المنطقة الفاصلة، أيا كان الطرف الذي يقوم بها، تشكل خطرا على وقف إطلاق النار وعلى السكان المدنيين المحليين، فضلا عن أفراد الأمم المتحدة الموجودين على الأرض. وأحث جميع الأطراف على أن تتخذ كل التدابير اللازمة لحماية المدنيين.

٣٠ - إن المسؤولية الرئيسية عن ضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو تقع على عاتق حكومة الجمهورية العربية السورية.

٣١ - ويظل استمرار وجود قوة الأمم المتحدة في المنطقة ضروريا. وقد أعلنت إسرائيل والجمهورية العربية السورية عن استمرار التزامهما باتفاق فض الاشتباك بين القوات، وبوجود قوة الأمم المتحدة. وأهيب بالطرفين مساعدة القوة في إنجاز تشكيلتها المؤقتة وانتشارها في أسرع وقت ممكن بما يكفل أن تصبح القوة قادرة على تنفيذ ولايتها بفعالية إلى أن يسمح الوضع الأمني بإمكان عودتها بالكامل إلى المنطقة الفاصلة. وأود أن أنوه بالمساعدة المقدمة من حكومتي إسرائيل والجمهورية العربية السورية في تسهيل توفير الإمدادات الأساسية دعماً للقوة. كما أهيب بالطرفين مواصلة دعم القوة في جهود إعادة تشكيلها، ومعالجة الجوانب الإدارية واللوجستية والعملانية العالقة بما في ذلك الإجراءات المؤقتة الفعالة المتبعة لعبور أفراد البعثة بين الجانبين ألفا وبرافو في ظل إغلاق معبر القنيطرة. ولا يزال من الحيوي بالنسبة إلى القوة أن تحصل على التكنولوجيا والمعدات اللازمة لتعزيز مراقبة المنطقة

الفاصلة وخط وقف إطلاق النار، ولتحسين حماية القوة. ولا تزال العودة الكاملة للقوة إلى المنطقة الفاصلة تشكل أولوية للبعثة. وفي إطار التخطيط والتحضير لتلك العودة، تظل سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم هما الاعتبار الأساسي في تحديد الطرائق المحددة لتلك العودة.

٣٢ - ولا يقل عن ذلك أهمية أن يواصل مجلس الأمن ممارسة نفوذه لدفع الطرفين المعنيين إلى كفالة تمكين القوة من العمل بسلامة وأمن وحرية. ومن الضروري أن تتوافر للقوة باستمرار كل الوسائل والموارد اللازمة التي تمكِّنها من العودة الكاملة إلى المنطقة الفاصلة، ما إن يسمح الوضع بذلك. كما أن تنفيذ التوصيات الواردة في دراسة القدرات العسكرية للقوة سيمكِّنها من أن تحقق أقصى قدر من الفعالية العملانية في تشكيلتها الحالية وأن تسهم في جهود البعثة في تقييم الظروف المؤاتية لأي عودة محتملة إلى المنطقة الفاصلة.

٣٣ - وتظل ثقة البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة والتزامها تجاهها عاملا رئيسيا يسهم في قدرة البعثة على مواصلة الاضطلاع بولايتها. وأود أن أعرب لحكومات أيرلندا وبوتان والجمهورية التشيكية وفيجي ونيبال والهند وهولندا عن امتناني لما تقدمه من مساهمات وتبديه من التزامها وتُظهره من عزم. كما أعرب عن شكري للدول الأعضاء التي تساهم بمراقبين عسكريين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

٣٤ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري للواء بورنا شاندرا تهابا، الذي أنهى فترة خدمته في القوة في ٧ شباط/فبراير على تفانيه في القيادة والتزامه خلال فترة توليه منصب رئيس البعثة وقائد القوة. كما أود أن أعرب عن امتناني للأفراد العسكريين والموظفين المدنيين العاملين في القوة الذين يواصلون أداء المهام الجسام التي أناطها بهم مجلس الأمن بكفاءة وتفانٍ في ظل ظروف صعبة. لدي ملء الثقة بأن القوة ستواصل بذل قصارى جهدها للاضطلاع بمهمتها.

مرفق

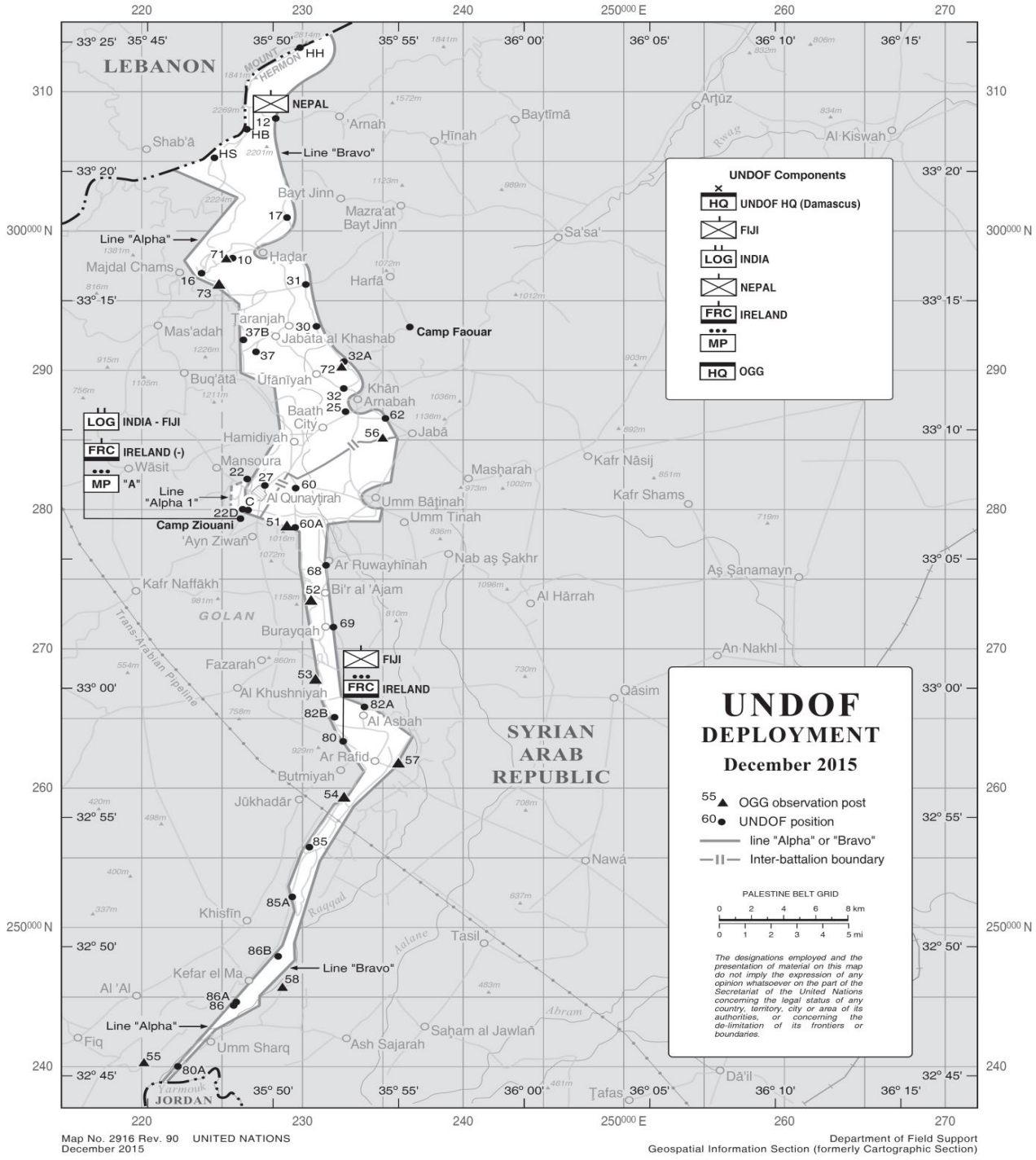
LEBANON
SYRIAN ARAB REPUBLIC
JORDAN
GOLAN
NEPAL
FIJI
IRELAND
INDIA - FIJI
IRELAND (-)
"A"
Line "Alpha"
Line "Alpha 1"
Line "Bravo"
Camp Faouar
Camp Ziouani
Trans-Arabian Pipeline
UNDOF Components
HQ UNDOF HQ (Damascus)
FIJI
INDIA
NEPAL
IRELAND
OGG
UNDOF
DEPLOYMENT
December 2015
OGG observation post
UNDOF position
line "Alpha" or "Bravo"
Inter-battalion boundary
PALESTINE BELT GRID
The designations employed and the presentation of material on this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations concerning the legal status of any country, territory, city or area of its authorities, or concerning the de-limitation of its frontiers or boundaries.
Map No. 2916 Rev. 90 UNITED NATIONS
December 2015
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)